وخلال استعراضه لواقع ما حدث في «فتح»، أبلغ عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الى أعضاء المجلس المركزي ان «ما جرى ليس مطالبة باصلاح وانما محاولة لانقلاب عسكري»، ثم حذر الأنظمة التي دبرت ذلك بأنها «يجب ان تعلم ان بيوتها من زجاج». وسأل خلف: «ماذا يريدون ؟ هل يريدون تغيير ياسر عرفات ؟ فليتفضلوا ويطرحوا ذلك على المجلس الوطني، واذا استطاعوا ذلك، فهذه ساحتنا وواحتنا الديمقراطية». وحول العلاقات مع سوريا؛ قال خلف: «اننا ما زلنا ننادي بعلاقات استراتيجية مع سوريا؛ ولكن فوجئنا بأننا، جميعاً، مرفوضون من سوريا، فهل المطلوب ان نذهب رافعي الرايات البيضاء ؟» (**المصدر نفسه**).

نصت مقررات المجلس المركزي على ضرورة الاحتكام التنظيمي لأطر م.ت.ف. ودانت مبدأ الاقتتال الداخلي، كما دانت المحاولة الجارية لشق صفوف م.ت.ف. وعلى الرغم من نجاح اجتماع المجلس وتمكنه من اتخاذ قرارات هامة، بالاجماع، فقد أعلن قادة التمرد، من دمشق، أنهم يرفضون الالتزام بأي قرار منها، وذلك بدعوى ان المجلس لا يحظى بصلاحيات تؤهله اتخاذ قرار بشأن الخلاف القائم؛ ذلك ان خلافات «فتح» يجب ان تبقى ضمن اطارها ذاته، وليس في اطار المجلس المركزي، او حتى المجلس الوطني الفلسطيني.

الى ذلك، أخذت التمايزات السياسية والتنظيمية بين حركة التمرد، من جهة، والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، من جهة أخرى، تتسع، رويداً رويداً، لا سيما بعد ان طرحت الجبهتان برنامجاً للاصلاح داخل م.ت.ف. الأمر الذي اعتبره المتمردون محاولة جدية لاجهاض تحركهم. وقد أجمل برنامج الاصلاح المخاطر التي تواجهها الثورة الفلسطينية بثلاثة أساسية: أولها خطر التصفية السياسية، وذلك في التعاطي مع التسوية الامريكية عبر مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان؛ وثانيها خطر الانقسام في صفوف م.ت.ف. لأسباب سياسية وتنظيمية ومسلكية، واعتبر برنامج الاصلاح أن ازمة «فتح»، وحالة الانقسام التي افرزتها، وما يترتب عليها من اقتتال وما رافقه من تداخلات وتعقيدات، تطرح مثل هذا الخطر بقوة؛ أما الثالث، فهو خطر احتواء م.ت.ف. وفرض الوصاية العربية عليها، الأمر الذي يقضي على «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، ويطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي المقدم من القيادة المشتركة في الجبهتين الشعبية والديمقراطية** ـ كراس، بلا مكان نشر، بلا ناشر، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٣). وحدد البرنامج نقاط الاصلاح، كما تراها الجبهتان في المجالات السياسية والعسكرية والمالية والتنظيمية. وشددت النقاط السياسية في هذا البرنامج على رفض مشروع ريغان، رفضاً قاطعاً، والمشروع الاردني الداعي الى اقامة اتحاد فدرالي او كونفدرالي فلسطيني ـ اردني، محذرة من ان هدف هذا المشروع هو تسهيل التفاوض مع اسرائيل على قاعدة مشروع ريغان. كما شددت النقاط، ذاتها، على رفض جميع صيغ المشاركة والتفويض والانابة، ودعت الى النضال ضد محاولات تحويل مقررات قمة فاس الى جسر للعبور نحو الحل الاميركي، والى الالتزام بقرارات المجالس الوطنية حول العلاقة مع القوى اليهودية، وبحصر هذه العلاقة مع القوى الوطنية الديمقراطية المعادية للصهيونية، واحياء وتنشيط الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، باعتبارها ذراع م.ت.ف. في الداخل، وتعزيز وتطوير التحالف الوطني الفلسطيني ـ السوري ـ اللبناني في مواجهة المشاريع الامبريالية والصهيونية في المنطقة «وتعزيز وتطوير العلاقة مع سوريا على قاعدة الالتزام المشترك بالقضايا الوطنية والقومية والتصدي للعدو الصهيوني والخطط والمشاريع الامبريالية الصهيونية والرجعية» (**المصدر نفسه**). ودعا البرنامج الى حماية الشعب الفلسطيني في لبنان، وتعزيز العلاقة مع جبهة الخلاص الوطني اللبنانية، وحركة «أمل».

أما على المستوى التنظيمي، فأكد برنامج الوحدة والاصلاح ضرورة الالتزام بالبرنامج التنظيمي، الذي اقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتثبيت نظام عمل مؤسسات م.ت.ف. بما يضمن تنشيط دور هذه المؤسسات، واقرار الأسس واللوائح اللازمة، خصوصاً في المؤسسات المركزية للمنظمة. وطالب البرنامج بتحقيق مبدأ القيادة الجماعية في جميع أطر وهيئات م.ت.ف. والعمل على انهاء الفئوية والافساح في المجال لمشاركة جميع القوى الفلسطينية في الهيئات القيادية لـ م.ت.ف. وفي جميع دوائرها ومؤسساتها وحصر تقرير واعلان المواقف السياسية لـ م.ت.ف. وعلاقاتها مع مختلف القوى باللجنة التنفيذية والجهات الاخرى المختصة، وعلى اساس القرار الجماعي الديمقراطي. وطالب البرنامج باعادة النظر في تشكيل المجالس العليا،